بيان

لا انتخابات عادلة من دون مساواة في حق الاقتراع للّبنانيين غير المقيمين

LADE
الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

من جديد، يعود النقاش داخل البرلمان حول آلية تصويت اللبنانيين غير المقيمين في الانتخابات النيابية المقبلة، حيث يُطرَح خيار حصر اقتراعهم بالمقاعد الستة المخصصة لهم، خارج إطار الاقتراع وفق مكان القيد.

في هذا الإطار، تعيد الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات التأكيد أن ملف اقتراع الناخبين غير المقيمين لا ينبغي التعامل معه إلا من زاوية دستورية وحقوقية، لا من منظور الحسابات الانتخابية الضيقة التي تُفصَّل على قياس مصالح القوى السياسية، كما درج نهج التعاطي مع أغلب ملفات الإصلاح، حيث تُغلَّب المصالح الخاصة على المبادئ الدستورية والديمقراطية.

إن الدستور اللبناني واضح في تكريسه مبدأ المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات، استنادًا إلى المادة السابعة منه التي تنص على أن "كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم". غير أن المواد 112 و121 و122 من قانون الانتخاب رقم 2017/44 تخالف هذا المبدأ الدستوري بشكل صريح، إذ تهمّش أصوات غير المقيمين وتحصرها بستة مقاعد من دون أن تحدّد شكل توزيعها.

وبالتالي، تعتبر "لادي" أن العودة المتكرّرة إلى هذا النقاش قبيل كل استحقاق انتخابي لا تؤدي فقط إلى إضعاف الثقة بالعملية الانتخابية وعدالة التمثيل، بل قد تُستخدَم أيضًا ذريعةً لعرقلة إجراء الانتخابات أو تأجيلها. ومن هنا، تؤكد "لادي" أن الحل الجذري والنهائي لهذا الملف يكمن في إلغاء المواد 112 و121 و122 بشكل كامل، بدل الاستمرار في نهج التسويات المؤقتة والتفسيرات المتناقضة في كل دورة انتخابية.

كما تشدد "لادي" على أن احترام المهل الدستورية وإجراء الانتخابات في موعدها مبدأ لا يجوز المساس به تحت أي ذريعة، وأن مشاركة اللبنانيين المقيمين في الخارج يجب أن تكون كاملة وعادلة.